**مقال رأي:**

# تنمية كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات لدى المواطنين يدعم سياسة التوطين

***بقلم جميل عزو، مدير عام مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي لمجلس التعاون الخليجي***

يناير 2014

أطلقت الحكومة الإماراتية الرشيدة مؤخراً مبادرة التوطين لدعم المواطن الاماراتي في الحصول على فرص عمل قيّمة ومستدامة ضمن القطاعين العام والخاص في الدولة. وعلى مدى عقد من الزمن، حقق برنامج التوطين نجاحات باهرة على مستوى القطاع الحكومي مقارنةً بالقطاع الخاص الذي لم يحقق المستوى المطلوب. ودعماً للجهود المبذولة وللمخططات الرامية الى توظيف الكفاءة الاماراتية اليافعة في الدولة، أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزارء حاكم دبي، حفظه الله، العام 2013 عاماً للتوطين.

وفتحت سياسة التوطين ومبادراتها المتنوعة آفاقاً واسعة أمام الإماراتيين حيث منحتهم فرص وظيفية عديدة لا سيّما ضمن القطاع الحكومي. وقد وصلت نسب التوطين في هذا القطاع إلى حد التشبع، وبالتالي بات لزاماً علينا دراسة ظروف ومتطلبات القطاع الخاص عن كثب. ووجدت دراسة بأنّ 60% من المواطنين يشعرون برضا وظيفي أكبر في القطاع الخاص، حيث أشاروا بأنّهم يجدون فرص أكبر لتطوير مهاراتهم ضمن بيئة عمل مؤسسية متعددة الثقافات. ومن الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها لجذب المواطنين إلى العمل في القطاع الخاص هو منحهم شهادات في مجالي التعليم الفني والتقني.

علاوة على ذلك، أشارت دراسة أجراها "المركز الوطني للإحصاء" في الإمارات إلى أنّ نحو 20,000 مواطن إماراتي من أصل 4 مليون موظف يعملون في القطاع الخاص. والتطورات الأخيرة مثل فوز دبي بحق استضافة نشاطات معرض "إكسبو الدولي 2020"، والذي يتوقع أن يخلق ما يزيد عن 220,000 فرصة عمل في الدولة، تصب في مصلحة دعم سياسات التوطين في القطاع الخاص وسد هذه الفجوة الكبيرة في نسب التوطين. كما يتوقع أن يساهم نمو إقتصاد أبوظبي بمعدل يتراوح ما بين 7 إلى 9% خلال

السنوات العشر المقبلة في خلق ما يزيد عن 600,000 فرصة عمل. ومن أجل تلبية متطلبات هذه الشواغر الجديدة، يتوجب علينا أن نزود الكفاءات الإماراتية الشابة بأحدث مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات التي تدعمهم في مناصبهم ووظائفهم الجديدة وتمكنهم من إنجاز مهامهم بكفاءة تامة.

وأدت التطورات الأخيرة في عالم التكنولوجيا إلى إعادة تعريف فجوة التكنولوجيا الرقمية وتغيير المسؤوليات الوظيفية ضمن مكان العمل اليوم بشكل ملحوظ. وعلى الرغم من أنّ الأجهزة التقنية باتت في متناول يد الجميع، وأصبح العديد من الأشخاص ينتقلون بسرعة نحو استخدام الأجهزة الذكية وإجادة استخدامها، لكن للأسف ليس هنالك طلب على هذه المهارات في بيئات العمل اليوم. وما يزيد الطين بلة، هو أنّ ملامح عالم التوظيف تغيرت بصورة جذرية. ووفقاً لتقرير "ذا برينس تراست" حول معدلات محو الأمية الرقمية، بلغ عدد الأشخاص العاطلين عن العمل والذين لا يستطيعون إرسال سيرتهم الذاتية عبر الإنترنت واحد من أصل عشرة أشخاص، بينما يعتقد واحد من أصل ستة أنّه كان بإمكانه إيجاد عمل لو كان يمتلك مهارات أفضل في استخدام الحاسوب.

ويتوقع جدول الأعمال الرقمي الخاص بـ "المفوضية الأوروبية" بأنّ 90% من الوظائف بحلول العام 2015 ستتطلب أدنى مهارات استخدام الحاسوب على الأقل. وبالتالي، بات الحصول على مثل هذه المهارات شرطاً مسبقاً للباحثين عن عمل لكي يجدوا وظيفة ما ويحافظوا عليها. وقد عملت "مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي لمجلس التعاون الخليجي"، الذراع الإقليمي لـ "مؤسسة الرخصة الأوروبية لقيادة الحاسوب"، وهي منظمة غير ربحية تسعى إلى نشر المهارات الرقمية في جميع أنحاء العالم، مع مجموعة من الهيئات الحكومية لتطبيق العديد من برامج منح شهادات الحاسوب المعترف بها دولياً لمساعدة المواطنين الإماراتيين على اكتساب المهارات وتعزيزها وصقلها تماشياً مع التغيرات التي يشهدها عالم التكنولوجيا.

وفي ضوء توجه الإمارات نحو تطوير إقتصاد قائم على المعرفة، ستتطلب الوظائف في المستقبل من الأشخاص أن يتمتعوا بمهارات رفيعة ومتخصصة وعملية تمس مجال العمل مع تركيز كبير على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. وبالتالي، أصبح الوقت الأمثل هو الآن للتركيز على أهمية عصر التعليم الجديد وسياسة التوطين من أجل معالجة مشكلة البطالة بين أوساط الإماراتيين، حيث لن يمنح ذلك الجيل الصاعد والشاب مهارات متخصصة ومفيدة فحسب وإنما سيعزز لديهم الشعور بالفخر إزاء مساهمتهم في دفع عجلة النمو والتنمية الوطنية. إنّ ذلك سيمنح الكفاءات المواطنة دافعاً قوياً لتحقيق التميز في جميع مناحي الحياة.

-انتهى-